تحقيق كندي ينفي تعرض مهاجر مغربي للتمييز العنصري من طرف السلطات الكندية

سعيد بيسوفة

أصدر أمين المظالم لمدينة غاتينو في كيبيك الكندية، أول أمس الخميس، قرارا ينفي أن تكون سلطات المدينة متورطة في أي تمييز عنصري ضد المهاجر المغربي كمال مغري، الذي قدم مؤخرا دعوى تظلم ضد السلطات المحلية وأرغمها على سحب قانون جائر ضد المهاجرين.

وكان أمين المظالم أندري غاي قد كُلف بإجراء تحقيق في شكوى تقدم بها مستشار مدينة غاتينو حول قضية المهاجر المغربي، من أجل التأكد من ما إذا كمال مغري قد تعرض بالفعل للتصنيف العنصري، عندما قامت إحدى الموظفات لدى سلطات المدينة، أني كلود شولتيس، بتمرير معلومات شخصية تخص المغربي ولمحت في رسالة إلكترونية إلى أنه دخل التراب الكندي بعد وقت وجيز من وقوع هجمات الحادي عشر من شتنبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

واعتبر أمين المظالم الكندي أن موظفة السلطات العمومية شولتيس بريئة من تهمة التنميط العنصري ضد كمال مغري، وقرر بأن ما قامت به لا يندرج ضمن معايير التمييز العنصري المتعلقة بتشريع حقوق الإنسان في كندا. وبرر أمين المظالم قراره هذا بأن المعلومات التي مررتها الموظفة العمومية إلى رؤسائها بخصوص كمال مغري كانت أصلاً متاحة للجمهور قبل ذلك.

وكان كمال مغري قد تقدم بشكوى لهيئات حقوق الإنسان في كندا لدفع السلطات المحلية على الاعتذار العلني على الأذى الذي ألحقته به وبالمهاجرين من جراء قانون الهجرة الجائر والمسمى بـ «دليل القيم». وقد تمكن مغري من إرغام سلطات مدينة غاتينو على سحب القانون الذي كان يحتوي على فقرات عنصرية تنتقص من المهاجرين وتسخر منهم.

وكان نص القانون يتحدث عن معلومات أساسية ينبغي على المهاجرين معرفتها في كيبيك، لكنه كان يلمح أيضا إلى السلوكات التي ينبغي الامتثال لها في المدينة. وكان القانون يشير إلى المهاجرين بأنهم أشخاص غير متحضرين، ولهذا كان يدعوهم إلى الالتزام بمعايير أخلاقية معينة. ومن بين التوجيهات الغريبة التي أشار إليها قانون الهجرة هذا هو أنه من الواجب على المهاجرين محاولة التقليل من طهي «الأطعمة الكريهة» والكف عن رشوة الموظفين الحكوميين في المدينة، مثلما أنه من غير الصواب أن يسعى المهاجرون إلى تعمد تجويع أبنائهم، فضلا عن أشياء أخرى كثيرة مثيرة الضحك والاشمئزاز.

وكانت هذه اللهجة العنصرية في نص القانون هي التي دعت كمال مغري إلى رفع دعوى إلى هيآت حقوق الإنسان في كندا ضد السلطات المحلية في مدينة غاتينو. وقد قامت السلطات بسحب «دليل القيم» من التداول وإخضاعه للمراجعة، لكنها تهربت من تقديم اعتذار علني للمهاجر المغربي.

لكن كمال مغري صرح بأن تعديل قانون الهجرة المجحف لم يكن كافيا، حيث ينبغي إلغاؤه نهائيا، مثلما أنه ينبغي على السلطات المحلية تقديم اعتذار إلى جميع المهاجرين في المدينة. وأكد مغري أن وثيقة الحقوق والحريات في كندا توضح القيم الكندية، مشيرا إلى أنه إذا ما أرادت سلطات المدينة تذكير القاطنين بتفاصيل العيش في كيبيك، فإن عليها وضع دليل جديد يتوجه إلى سكان غاتينو جميعا.

وحسبما يقوله مغري، فقد «كان هذا الدليل خطأ فادحا، إذ إن المسألة لا تتعلق فقط بالكلمات الواردة فيه، وإنما بالأفكار التي تتحدث عن المهاجرين باحتقار». وأشار مغري بالخصوص إلى النقطة السابعة في الدليل، التي هي بعنوان «الأطفال هم أغلى مكسب للمجتمع»، حيث يوضح فيها أن «سلطة الوالدين لا تسمح لكم بالاعتداء الجسدي أو الجنسي على طفلكم، أو إرغامه على العمل أو إذلاله». ولهذا يعتبر مغري أن المسألة تتعلق أساسا بالمنطق السليم، ويتساءل عن أي نوع من الآباء هم أولئك الذين يعتدون على أبنائهم؟!

ويستغرب كمال مغري أن يكون هو الشخص الوحيد في المدينة الذي قدم شكوى ضد قانون المهاجرين المشين في غاتينو، لكنه يقول إنه توصل بكثير من الرسائل الإلكترونية ورسائل على «الفايسبوك» من أشخاص لا يعرفهم يدعمونه في دعواه.

وكانت القضية قد بدأت عندما بعث كمال مغري برسالة إلكترونية إلى سلطات مدينة غاتينو ردا على دليل المهاجرين في شهر دجنبر الماضي. واكتشف بعد ذلك أن مسؤولة في المدينة قامت ببحث حول حساباته المالية، واتصلت بمسجد في غاتينو تستفسر عنه، وأشارت في رسالتها الإلكترونية إلى أنه هاجر إلى كندا بعد وقت وجيز من وقوع هجمات الحادي عشر من شتنبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

واكتشف مغري أن المدينة أجرت تحقيقاً مفصلا عنه بعدما أدرجت رسالته الإلكترونية «خطأً»، كما تقول السلطات، ضمن الرسائل العديدة التي أرسلتها موظفة عمومية إلى مسؤولين حكوميين آخرين في المدينة. وقامت هيآة للدفاع عن حقوق الإنسان في كيبيك (وهي مركز البحوث والأنشطة حول العلاقات بين الأعراق)، بتقديم شكوى باسم المهاجر المغربي موجهة إلى لجنة حقوق الإنسان في كيبيك، وذلك لوقف العمل بقانون المهاجرين المشين.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتمكن فيها مهاجر من إرغام السلطات الكندية على إلغاء قانون من هذا النوع، ذلك أن مدينة هيروفيل في كيبيك عرفت هي أيضا في عام 2007، تعديلا في قانون آخر مماثل يخص المهاجرين الجدد. وكان الأمر يتعلق بشطب إشارات تحث المهاجرين على «عدم رجم النساء على الملأ» و«عدم تختين النساء»!